التزام سعودي... (تتمة ص1)

على المسار السوري سياسياً، يستعدّ المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا لجولة جديدة من محادثات جنيف، عنوانها الانتقال السياسي، بينما تعيش جماعة الرياض وهم العودة إلى طرح مشروعها بتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وطرح مصير الرئاسة السورية على بساط البحث، فيما كان وزير الخارجية الأميركي بلّغ أركان الهيئة، عبر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الذي قالت مصادر على صلة بجماعة الرياض إنه أبلغ رئيسها رياض حجاب رسالة كيري، بأنّ حسم مصير الرئاسة يتوقف على ما تفعله في المفاوضات، وأنّ واشنطن التي تقول إنّ التسوية في سورية تستدعي حسم الرئاسة، ملتزمة بأنّ هذا شأناً يخصّ السوريين وحدهم، ولذلك فالفشل في حسم الرئاسة تفاوضياً يعني الذهاب لحسمها في الانتخابات المقبلة، فيما كانَ الميدان السوري يشهد معارك ضارية في حلب وأريافها، خصوصاً في حي الشيخ مقصود داخل المدينة، حيث استخدمت «جبهة النصرة» طوال يومين الغازات السامة وأسلحة كيميائية قالت مصادر روسية إنها تركية المصدر والإشراف، مشيرة إلى غرفة عمليات تركية تتولى قيادة الحرب هناك.

فيما تركيا تخوض آخر حروبها في الجغرافيا السورية شمالاً، وتكتفي بالتعويض عبر عائدات الصفقة المالية مع أوروبا لقاء إعادة اللاجئين السوريين، وتوطينهم في أراضيها، كانت السعودية التي تملك المال وتبحث عن تعويضات من نوع آخر، تجسّدت بالبحث عن مكاسب إعلامية تمنحها الشعور بالقوة، وفي هذا الإطار قرأت مصادر المتابعين الضغط السعودي لاستصدار قرار وقف بث «المنار» مصرياً، كما قرأت صدور الحكم المشدّد على الوزير السابق ميشال سماحة في لبنان، بعد اتهام سعودي علني على لسان وزير الخارجية عادل الجبير للجيش اللبناني بالخضوع مع المحكمة العسكرية لهيمنة حزب الله، كمبرّر لوقف الهبة السعودية لتسليح الجيش اللبناني، وتقول المصادر إنّ ثمة معلومات تتحدّث عن استجابة سعودية لطلب أميركي بالعودة عن قرار وقف الهبة، نظراً لضرورات دور الجيش اللبناني في الحرب على الإرهاب وحاجاته التسليحية في هذا الإطار، ومن ضمنها الطوافات التي ستبيعها واشنطن للجيش، وأنّ الحكم المشدّد على سماحة جاء ضمن تفاهم على مخرج يبرّر العودة عن قرار وقف الهبة، حمل السفير السعودي في لبنان علي عواض العسيري التهنئة بصدوره رسمياً إلى وزارة الخارجية، كتمهيد للتراجع عن الحملة التي طالت سعودياً وزير الخارجية بالتسبّب بالقطيعة مع السعودية، واستطراداً كمقدّمة للتراجع عن وقف الهبة.

الحكم بحق سماحة اتُخذ منذ شهرين

في ظل تحلُّل مؤسسات السلطة التنفيذية التي عطّلت معها مؤسسات الدولة كلها، والفساد المستشري في مختلف القطاعات والأجهزة، والإفراج عن سعد المصري، وهو قائد محور في باب التبانة، وإطلاق سراح جومانة حميد التي أوقفت بتهمة تهريب سيارة مفخخة، وتوقيف الإرهابي احمد الأسير وعناصره في سجن رومية (خمس نجوم) رغم كل ما ارتكبه بحق الجيش اللبناني، يأتي حكم المحكمة التمييزية العسكرية برفع العقوبة إلى 13 سنة أشغالاً شاقة وتجريده من حقوقه المدنية.

وعلمت «البناء» أن قرار حكم سماحة طيلة 13 عاماً اتُخذ منذ شهرين في اجتماع الرياض بين الرئيس سعد الحريري والوزير نهاد المشنوق ووزير العدل أشرف ريفي، وأن المشنوق أبلغ منذ نحو شهر المعنيين بالحكم الذي سيصدر ووضعهم تحت الأمر الواقع بالتهديد بالمجلس العدلي.

ويشير وكلاء الدفاع عن سماحة لـ«البناء» إلى «أن الأخير ذُهل وفوجئ بحكم المحكمة المبرَم، وأن أقصى ما توقعه كما أبلغه وكلاء الدفاع هو رفع مدة العقوبة إلى سنة واحدة»، وأشار الوكلاء إلى «خلافات حصلت بيننا منذ فترة طويلة حول طريقة الدفاع بين وجهتَيْ نظر، الأولى دعت إلى المهادنة والدفاع السلمي والثانية إلى كشف وفضح الأوراق لا سيما تمنّع القضاء عن استدعاء كفوري الذي يطال أبسط قواعد ومقوّمات القانون».

عقوبة تتعدّى الحد الأقصى

وأشارت مصادر قانونية متابعة لـ«البناء» إلى «أن محامي سماحة صخر الهاشم انسحب من الجلسة أمس، بعدما فقد الأمل في إبطال هذا الحكم الجاهز منذ شهرين». ورأت المصادر أن للمرة الأولى منذ زمن طويل تنطق المحكمة بعقوبة تتعدّى الحد الأقصى وبأقصى درجات التشدّد. وهذا ما كان ليحصل لولا الضغط السياسي الهائل الذي مارسته القوى السياسية على المحكمة بدءاً بطلب إلغاء المحكمة العسكرية مروراً بإحالة القضية إلى المجلس العدلي، وصولاً إلى بعض الاستقالات». وسألت المصادر «هل في لبنان قضاء مستقل أم أجهزة تابعة للإمارات الطائفية السياسية، بغض النظر عما ارتكبه سماحة وتمّت محاكمته عليه؟».

وقالت المصادر القانونية لـ«البناء»: «إن لمحكمة التمييز العسكرية الحق الكامل في فسخ حكم المحكمة العسكرية الدائمة بشكل عام، لكن في قضية الوزير سماحة لا يحق لها ذلك، لأنها رفضت الاستماع إلى العميل ميلاد كفوري في أي مرحلة من مراحل المحاكمة على الأقل كشاهد، رغم أنه محرِّض وشريك وفاعل».

وأضافت: «بحسب أصول المحاكمات الجزائية يجب الاستماع إلى شهود الدفاع والادعاء والحق العام، وتحدّثت المصادر عن تسريب معلومات حول طبيعة الحكم الذي خرجت به المحكمة قبل أيام من صدوره».

ولفتت إلى أن «الحكم جاء نتيجة الضغوط السياسية والإعلامية التي تعرّض لها القضاء وعدم تحرك مجلس القضاء الأعلى لمحاسبة وزير العدل الذي تجاوز القانون من خلال إحالته القاضية ليلى رعيدي إلى المجلس التأديبي». واعتبرت أنه «لا يجوز أن يحاكم سماحة على النيات مدة 13 عاماً؟ وسألت كيف يتمّ غض النظر عن عميد حمود الذي افتعل معارك مسلحة كادت تؤدي إلى حرب أهلية وفتنة مذهبية بين اللبنانيين؟».

ولفت ضابط قيادي سابق مطلع على آلية عمل المحكمة العسكرية لـ«البناء» إلى «أن مضمون القرار أكد على الفعل الجرمي الذي ثبتته محكمة التمييز العسكرية من دون أن يضيف عناصر أخرى أو ينقص منها»، مشيرة إلى «أنه من الغريب أن الذين استنكروا فعل المحكمة الدائمة في القرار الأول صفقوا للمحكمة في القرار الثاني رغم أن التوصيف الجرمي لم يتغيّر». وسجل «أن فريق 8 آذار طيلة مسار الحكم على سماحة، لم يتدخل وترك القضاء يقوم بواجبه ويطبق القانون، انطلاقاً من أن هذا الفريق بنى مواقفه الاستراتيجية على محاربة الإرهاب غير المشروطة لم يسمح لنفسه أن يتدخل في عملية قضائية، بينما سجلت الازدواجية القاتلة لدى تيار المستقبل في مختلف المستويات الوزارية النيابية أو السياسية الذي ضغط بشتى السبل لمنع ملاحقة المشبوهين والفاسدين والذين ارتكبوا جرائم اشد من جريمة سماحة، وهوّلوا من جهة أخرى للضغط على القضاء لحرف العملية القضائية عن مسارها الطبيعي».

عسيري في «الخارجية»

رغم ذلك، لم يسرق ملف سماحة الاهتمام عن الزيارة اللافتة التي قام بها السفير السعودي في بيروت علي عواض عسيري لوزير الخارجية جبران باسيل في وزارة الخارجية، واستمرت ثلاثة أرباع الساعة خرج بعدها رافضاً الإدلاء بأي تصريح ومكتفياً بالإشارة إيجاباً عما إذا كانت أجواء اللقاء ايجابية. وعلمت «البناء» أن الزيارة شكلت «مناسبة لتكرار وزير الخارجية شرح موقفه من السعودية ومن الموقف الذي أعلنه باسم لبنان في مؤتمر القاهرة وفي مؤتمر منظمة العمل الإسلامي». وأشارت المصادر إلى أن باسيل اكد «أهمية العلاقات التي تربط لبنان بالدول الخليجية بشكل عام والسعودية بشكل خاص».

وتلقى باسيل اتصالاً من السفير الإيراني محمد فتحعلي نفى خلاله ما ورد في بعض وسائل الإعلام عن لقاء جمعه مع عدد من الدبلوماسيين، وتناول فيه موضوع رئاسة الجمهورية اللبنانية. كما نفى نفياً قاطعاً حصول أي لقاء من هذا النوع وصدور أي كلام في هذا السياق. وأرسل السفير فتحعلي كتاباً إلى الخارجية في هذا الإطار. وأكد القسم الإعلامي في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان في بيان أن ملف الرئاسة هو شأن لبناني داخلي، مشيراً إلى «أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تتدخل فيه انطلاقاً من مبادئها الدستورية ونهجها الاستراتيجي على صعيد سياستها الخارجية. وترى في هذا الإطار أن تدخل أي طرف خارجي في شأن انتخابات الرئاسة اللبنانية من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد هذا الملف». هذا ويغادر باسيل الأربعاء المقبل إلى تركيا للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية الذي يسبق قمة منظمة التعاون الإسلامي في تركيا والتي من المرجح أن يلتقي رئيس الحكومة تمام سلام على هامشها الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز.

«أمن الدولة» ومسؤولية رئيس الحكومة

وفي جديد قضية جهاز أمن الدولة، عقد لقاء أمس بين وزيري المال علي حسن خليل والسياحة ميشال فرعون في وزارة المال للبحث عن مخارج لأزمة «امن الدولة». وأكدت مصادر وزارية لـ«البناء» أن «وزراء الكتائب والتيار الوطني الحر لا يطالبون إلا بحق هذه المؤسسة على غرار كل المؤسسات»، مستغربة كيف «تحجب داتا الاتصالات عن جهاز يواجه الإرهاب»، لافتة إلى أن «ما يحصل يتحمّل مسؤوليته رئيس الحكومة، مدير عام امن الدولة جورج قرعة أحال نحو 250 طلب داتا الاتصالات إلى رئاسة الحكومة من دون أي جواب».

وأشارت مصادر نيابية لـ«البناء» إلى استمرار الخلاف على تلزيمات تجهيزات المطار بين وزيري الداخلية نهاد المشنوق والأشغال غازي زعيتر، وأوضحت المصادر أنه «بعد تعطل سور المطار قررت وزارة الداخلية تخصيص جزء من هبة المليار السعودية المخصصة للأجهزة الأمنية لتمويل صيانة سور المطار وتجهيزات مع كاميرات مراقبة بستة ملايين و400 ألف دولار وتم تلزيمها إلى بعض الشركات، إضافة إلى تجهيزات الكترونية بحوالي 15 إلى عشرين مليون دولار، لكن عندما توقفت الهبة السعودية حصل خلاف بين وزيري الداخلية والأشغال على صلاحية التلزيم، حيث يريد وزير الداخلية الاستمرار في تلزيمات وزارته من مالية الدولة أما وزير الأشغال فيقول إنه بعد توقف الهبة السعودية بات إجراء التلزيمات من صلاحيات وزارته، أما الضحية فهو المطار». وحذرت المصادر من الوضع الأمني في المطار، قائلة: لا يمكن طمأنة اللبنانيين على أمن المطار في ظل عدم إجراء الصيانة والتجهيزات المطلوبة.

آزماني: لا للتوطين

إلى ذلك، جال وفد برلماني هولندي على البقاع الغربي على أماكن مخيمات النزوح السوري القسري ومكبات النفايات. وقال النائب الهولندي مالك آزماني لـ«البناء» «إن الزيارة تهدف للتعرف عن قرب على واقع النازحين السوريين والذي أمل بعودتهم في أقرب فرصة، والاطلاع عن كثب على المشاكل العديدة التي تعاني منها المجتمعات المحلية التي تستقطب اللاجئين السوريين، لاسيما المتعلقة بالمشاكل البيئية». مشيراً إلى «أن مشروع معمل الفرز لاتحاد بلديات السهل في البقاع الغربي «أصبح في طور التلزيم»، واعداً بـ«تقديم المساعدات للنازحين ضمن برنامج الأمم المتحدة ولرفع التلوث ومعالجة النفايات». ونفى آزماني أن تكون الزيارة تهدف إلى عملية المسح الشامل للنازحين بهدف «التوطين»، مشيراً إلى أن «المجتمع الدولي ليس في وارد فرض التوطين على لبنان».

هل التطرّف الديني ... (تتمة ص1)

النفايات والمسؤولين عنها والمشاركين فيها. ومع أنّ القضية تتعلق بصحة الناس جميعاً وبصحة المجتمع بصرف النظر عن المشارب السياسية والمذاهب الدينية، فقد أخفق الحراك وقادته في تحقيق أهدافه.

صحيح أنّ الشبكة الحاكمة لم تتأخر في قمع الحراك وقادته بأساليب شتى، لكن فشله لم يكن بسبب القمع الحكومي بالدرجة الأولى، بل نتيجة قلّة صبر «الحراكيّين» ونَفَسهم القصير الناجم بدوره عن شعورهم، كما غالبية الناس، بعدم جدوى السياسة وفقْدان الثقة بالسياسيّين.

وليد جنبلاط، المعروف بجرأته وصراحته، أعطى أخيراً شهادةً في الموضوع على طريقة «شهد شاهد من أهله»، فجاءت شهادته قاطعة ساطعة. قال بلا مواربة لصحيفة «السفير»: «أنا أدرك أنّ مصداقيتنا كسياسيين ضُربت، خصوصاً بعد أزمة النفايات، وأعرف أنّ بعض الناس لم يعد يصدّقني عندما أتكلم حول الملفات التي تفوح منها الشبهات. لكن لا خيار أمامي سوى أن أستمرّ في المحاولة لعلّني أساهم قدر الإمكان في الحدّ من خسائر الفساد المستشري، مع علمي بأزمة الثقة المستفحلة بين الناس والطبقة السياسية التي أنا جزء منها».

أهمية شهادة جنبلاط أنه جزء من الطبقة السياسية. لكن فقدان الثقة لا تتناول السياسيين ولا تقتصر عليهم بل تتناول السياسة نفسها أيضاً. ليس أدلّ على ذلك مِن أنّ فضائح وكوارث وأحداثاً عظيمة وقعت ونالت من لبنان، دولةً وشعباً، ومع ذلك لم يحرّك الناس ساكناً. هل يُعقل أن يبقى البلد أكثر من عشر سنوات بلا موازنة، ونحو سنتين بلا رئيس جمهورية، ونحو ثلاث سنوات من دون انتخابات برلمانية، وأن يمتنع مجلس النواب الممدّد لنفسه عن الاجتماع وبالتالي عن التشريع، وأن تبقى النفايات في الشوارع وبين المنازل أكثر من ثمانية أشهر... ومع ذلك لا يثور الناس ولا يلجأون إلى أيّ تدبير «سياسي» لإنهاء الوضع الفاسد؟

في فرنسا، ولعلها مصغّر نموذجي لأوروبا، قال رئيس حكومتها مانويل فالس في منتدى حول «الإسلاموية وتقدّمها الشعبوي في أوروبا»: «يفترض ألاّ يمثل السلفيون إلا نسبة واحد في المئة من المسلمين (عددهم الإجمالي 5 ملايين) في فرنسا اليوم، لكنهم يكادون يكسبون المعركة الأيديولوجية والثقافية والإعلامية، إذ إنّ رسالتهم هي الوحيدة التي نسمعها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعكس معرفتهم كيفية إيصالها إلى الشبان اليافعين».

منسّق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب جيل دي كيرشوف شاطر فالس رأيه بقوله إنّ «الأيديولوجية مصدر مهمّ للتطرف الجهادي في أوروبا، ولا بد من أن نعمل على قيام إسلام أوروبي».

حسناً، فَهِمنا أنّ التطرف الجهادي مصدره أيديولوجي، أيّ ديني، لكن لماذا رسالة السلفيين والجهاديين هي «الوحيدة التي نسمعها على مواقع التواصل الاجتماعي»، كما يقول فالس؟ بل لماذا هذا الصعود المتواصل لقوى اليمين المتطرف في فرنسا بشخص زعيمة الجبهة الوطنية مارين لوبن وأمثالها؟

الجواب: إنه فقدان الثقة بالسياسة والسياسيين عموماً ولا سيما، في حالة فرنسا، بالاشتراكيين والليبراليين وأمثالهم.

في الولايات المتحدة، يبدو أنّ المشكلة هي نفسها: فقدان الثقة بالسياسة والسياسيين مع فارق لافت هو أنّ فقدان الثقة ينصبّ، بالدرجة الأولى، على قيادتيْ Establishment الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبالتالي على المرشحين الذين «يتمتّعون» بتأييد كلٍ منهما.

بحسب العديد من الكتّاب والمعلّقين السياسيين، ابتعدت قيادتا الحزبين الجمهوري والديمقراطي عن قواعدها الشعبية، أيّ عن الناس عموماً، وتحجّرت آراؤها فما عادت تعبّر عن مواقف هؤلاء ومصالحهم. أكثر من ذلك: ارتكب مرشحو تلك القيادات، ولا سيما الجمهورية منها، أخطاء فادحة بتأييدها مرشحين جلبوا على أميركا الكوارث، ومنهم على سبيل المثال جورج بوش الابن، «بطل» الحرب الكارثية على العراق. ولأنّ قيادتي الحزبين ما زالتا تناديان بأفكار ومشاريع من الماضي وتؤيدان مرشحين يمثلون آراءها، فإنّ ذلك أدّى إلى نشوء ردود فعل متطرفة عند الناخبين عموماً. لذلك فإنّ اتساع قاعدة مَن يؤيدون المرشح الجمهوري اليميني المتطرف دونالد ترامب مردّه إلى نفور الناخبين الجمهوريين من قيادتهم وقيامهم بالتصويت له كتعبير صارخ عن رفضهم لها. كذلك الأمر في الحزب الديمقراطي، إذ إنّ اتّساع التأييد للسناتور بيرني ساندرز مردّه إلى النفور من قيادة الحزب التي تؤيد مرشحتها التقليدية هيلاري كلينتون.

ثمة أسباب متعدّدة لظاهرة اتّساع قاعدة نفور الناس من السياسة والسياسيين، لعلّ أبرزها ثلاثة:

الأول، استشراء سلوكية النفاق والكذب لدى السياسيين وعدم وفائهم بوعودهم وبرامجهم، ما يؤكد، تالياً، عدم جدواهم.

الثاني، انكشاف السياسيين أمام الناس وقدرة هؤلاء عبر أجهزة التواصل الاجتماعي على إدراك فشلهم ودجلهم وقيامهم، تالياً، بتعميم انفضاحهم على نحوٍ واسع ومؤذٍ الأمر الذي أدّى إلى تدنّي ثقة الناس بالسياسة والسياسيين.

الثالث، مع انكشاف السياسيين وتدنّي جدوى السياسة، برز الدين والأيديولوجيا كبديلين جاهزين لسدّ الفجوة الناشئة عن فشل السياسيين.

إذْ تتضح أسباب العودة إلى التديّن وإلى التفكير اليميني المتطرفَين، يبقى سؤال: كيف يمكن مواجهة هذا التحدّي المتعاظم التأثير؟

قد يقول قائل: المواجهة تكون بالعودة إلى تمسّك السياسيين بقيم الصدق والوفاء والعدل والمساواة أمام القانون.

هذا صحيح، لكن كم من الوقت تتطلّبه حملة العودة إلى هذه القيم وممارستها قبل أن يتمكّن «الجهاديون» المتطرفون واليمينيون الثائرون على السياسة الفاسدة والسياسيّين الكَذَبة من الاستيلاء على السلطة وإدارة المشهد العام الذي نرى، ونعاني، مظاهره الدموية والكارثية في الكثير من أنحاء العالم؟

د. عصام نعمان

بعجالة ولكن... (تتمة ص1)

ثورة أهلها فأودت بهم إلى ألوان من المطاردة والاستخفاف بالعقول والحقوق، وصولاً إلى بيع الثورة السلمية الوحيدة في سوق ما بات يسمّى بكذبة المجتمع الدولي...!

لكن الأمر الأكيد، أنّ ما يجمع بين الأول والثاني هو النفاق العالي المستوى بامتياز، فلا الأول يريد خيراً لمصر من ملياراته ولا الثاني صادق في وعوده التي قطعها للعراقيين الحاكمين أو البحرينيين المعارضين...!

وأخيراً، فإنّ القدر المتيقن بين الاثنين هو محاولتهما تجميع أوراق الهزيمة في الميدان على أمل تزويرها في السياسة وإظهارها على أنها ربح وليست خسارة...!

ومع ذلك كله، لن يصدّق أحد رعاة البقر المهزومين ويستقبلهم على أنهم هم المنتصرون، فالمشهد الذي طبع بداية هذا العام لا يزال هو هو ساطعاً حتى الآن: جنودهم واضعون أيديهم خلف رقابهم وهم يبكون مصيرهم على سواحل إيران، فيما تستعدّ قوى الاستقلال والتحرّر ورفض التبعية العربية والإسلامية على تظهير انتصاراتها في أكثر من ساحة وميدان...!

وسلاح إشارتها «المنار» بالصوت والصورة شاهرة موقفها والقرار بأنها لن ترضخ لأقمار الذلّ والدولار وستظلّ تبث من كلّ بيت ودار، رغم أنف «نايل سات» وما قبلها «عربسات» وما بعد بعد كلّ العدسات...!

بعدنا طيّبين قولوا الله.

محمد صادق الحسيني

هل رضيَ السعوديون ... (تتمة ص1)

القضاء استجوابه، والسؤال عن سرّ امتناع القضاة عن إلزامه بجلبه لاكتمال عناصر القضية كشرط لإصدار حكم نهائي فيها، والجواب سيبقى ممنوعاً، لأنّ حضور كفوري ربما يغيّر الكثير، ليس بالضرورة في هذه القضية، بل بكشف كيف تشتغل قوى الرابع عشر من آذار وقادتها عندما يمسكون بأجهزة حكومية، وربما ستظهر أدوار ما وراء الحدود في قضية كفوري لأجهزة عربية وغربية وربما «إسرائيلية»، يظهر فيها رجل وزير العدل والقائد السابق لأمننا الداخلي عميلاً للموساد ومخابرات أوروبية وعربية صديقة، وتظهر العملية برمّتها حرباً استخبارية بوجوه لبنانية.

– في السياسة ما هو أهمّ بكثير من تفاصيل الحكم وما سبقه، وما رافقه من حملة تعبوية داخلية ضدّ القضاء العسكري وقضاته، وهو أنّ دولة هي المملكة العربية السعودية بشخص الرجل الأول في تمثيلها الدبلوماسي هو وزير خارجيتها عادل الجبير، تناولت قضية حكم المحكمة العسكرية الأول بحق سماحة كسبب لحجب هبة ثلاثة مليارات دولار عن الجيش اللبناني، معتبرة الحكم دليلاً على ما أسماه الجبير بهيمنة حزب الله على الجيش، الذي لا يمكن تسليمه هذا السلاح وهو تحت الهيمنة، ويصير السؤال مشروعاً مع زيارة مرؤوس لدى الجبير لتمثيله لدى الدولة اللبنانية هو السفير السعودي في لبنان علي عواض العسيري، لوزارة الخارجية، بعد قطيعة تمّ خلالها تحميل وزير الخارجية اللبنانية الجزء الأكبر من أسباب وقف الهبة وتفسير الغضب السعودي، في يوم صدور الحكم الجديد، الذي يمكن للدبلوماسية السعودية اعتباره نصراً لها، في تحرير الجيش ومحكمته من الهيمنة لتليق بها الهبة وتؤتمن على السلاح. هل أدّى الضغط الأميركي لتمويل صفقات المروحيات وسواها لحساب الجيش اللبناني إلى صفقة يتمّ بموجبها استصدار حكم جديد في قضية سماحة، مقابل عودة التمويل السعودي لسلاح الجيش، ولو كان الثمن سيادة لبنان وهيبة القضاء واستقلاله وتظهيره تابعاً لوزارة الخارجية السعودية، وخاضعاً لبارومتر غضب ملوك الحزم؟

– إن تحركت هبة المليارات أو بعضها وبانت الانفراجات أو طلائعها، تصير الإهانة التي قادتها قوى الرابع عشر من آذار بحق السيادة والقضاء مثبتة بالجرم المشهود، لكن مع بعض عزاء هو تسليح الجيش ببعض مما يحتاج ويستحق، وإنْ لم تظهر، فيكون لبنان دفع فواتير الثناء والشكر لمكرمات لم تأت وبقيت حبراً على ورق، كما بقيت المليارات لسنوات.

– ليست قضية سماحة، كما قال وزير العدل أشرف ريفي، بل قضية السيادة والقضاء، وهذا صحيح.

ناصر قنديل

مقدمات نشرات الأخبار المسائية في التلفزيونات اللبنانية

«المنار»

حسناً فعلت الحكومة اللبنانية ان فتحت متاحفها بمناسبة اليوم العالمي للمتاحف، وربّما يجب ان لا تقفلها..

فالوطن الذي يعيش أزمات القرون الوسطى، من الطبيعي ان يهرب سياسيوه ومواطنوه الى متحف ما قبل التاريخ..

قبل تاريخ استباحة سيادة لبنان عبر قمر نايل سات والتطاول على إعلامه، استبيح امن معلوماته عبر الانترنت تجسّساً وسرقة، واستبيحت ارواح مواطنيه بالقمح المسرطن والنفايات، واستبيح امنه الاجتماعي بشبكات الاتجار بالبشر الموزعة في غير مكان، وغيرها العديد من ملفات الفساد، الا ان قرار الحكومة كان، بحث اعتمادات امن الدولة، فاية دولة؟

سؤال ردّده الاعلام اللبناني، الذي وقف اليوم (أمس) وحيداً بالصوت الحيّ، مواجهاً محاولات الالغاء، بقرارات سياسية لا تمت بصلة الى المهنية..

لن يعبر سكين القمع في خاصرتنا قال الاعلام الذي اجتمع اليوم (أمس) مع المجلس الوطني، فمن ساهم بصنع هذه المهنة، لن يعدم وسيلة ليبرئ الجراح.. وإن كان الجرح الأبلغ من سلطة شرّعتْ وطنها لكل تطاول وهي ترتشف اقداح الازمات..

لن نرضخ.. قالها الاعلام اللبناني، والمنار مثال.. فالقناة المولودة مع زمن الانتصارات، لن يكسرها تيه الخيارات..

سألوا عن وزرائهم المعنيّين، مقصّرين كانوا او متواطئين كما صنّفهم بعض الاعلاميين، وسألوا عن فضاء لبنان الرحب بالحرية وتعدد الخيارات. لما يضعه سياسيوه على مقصلة الاحقاد؟

وعدوا بان اجتماع اليوم (أمس) اول الغيث، ولن يتركوا المقصّرين، واذا كانوا قاصرين، ففي جعبة الاعلام اللبناني الكثير من الحلول..

«أن بي أن»

بقيت الدولة عالقة في تبايناتها، التواصل لم يغير آراء القوى السياسية التي بقيت عند مواقفها، ما يعني ان جلسة مجلس الوزراء المقبلة ستكون محكومة بنتائج الاتصالات المفتوحة، الملفات ضاغطة وتتصدّر كأولويات ومنها قضية جورة البلوط، التي استدعت اجتماعاً اعلامياً واسعاً بين المجلس الوطني وإدارات القنوات التلفزيونية، الدولة اللبنانية تتحمّل المسؤولية ومطالبة بالتحرك لاتخاذ قرار التجديد للعقد مع نايل سات، وحدة صف إعلامي بدت اليوم (أمس) بالطلب من المصريين التراجع عن قرار وقف المنار.

داخلياً، تصدّر حكم التمييز بحق ميشال سماحة لمدة ثلاث عشرة سنة أشغالاً شاقة مع تجريده من حقوقه، ما يعني انه سيبقى سجيناً لمدة ست سنوات اضافية كاملة، الردود تفاوتت بين مرحب وداع لاستكمال المحاكمات وتوسيع دائرة المحاسبة لتطال كلّ الارهابيين.

اقليمياً كانت القمة السعودية المصرية تعبّر عن التحالف القائم بين القاهرة والرياض على اسس سياسية وترسيخ الروابط بجسر بري بين البلدين عبر البحر الاحمر، فهل يتوسع التواصل ليطال دولاً اقليمية خصوصاً ازاء الرغبة المصرية بالانفتاح السياسي؟

في المنطقة كان وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية يبشر بقرب الانتهاء من داعش في سورية والعراق، ما يعكس التزاماً بالتوجه الجديد حول سورية، رغم إرجاء محادثات جنيف وانتظار زيارة المبعوث ستيفان دي ميستورا الاحد الى سورية وانشغال دمشق بحربها ضدّ الارهاب من جهة وانتخاباتها التشريعية الاسبوع المقبل من جهة ثانية.

«او تي في»

من المؤكد أنّ ملفات مثل أمن الدولة المعطل والنفايات المزوّرة والإنترنت المهرّب والقمح المسرطن وفساد الأجهزة المبطن وغيرها... ستظلّ مفتوحة وسيفتح سواها في الأيام المقبلة... حتى أن في الصالونات السياسية كلاماً يشبه أوراق الروزنامات القديمة. مع كل ورقة وصفة لطبخ فضيحة جديدة... ويروى أنّ الموعد المقبل بعد أيام سيكون في مديرية الـ TVA... أكيد أنّ مسلسل الفضائح هذا، هو من نتاج فساد طبقة حاكمة منذ ربع قرن. كما هو وليد اهتراء دولة ونظام كاملين... غير أنّ هناك سبباً آخر على ما يبدو لهذا المسلسل... إنه المأزق الذي تعاني منه مرجعيات الطوائف كافة: فالفريق الحريري على المستوى السني مثلاً، بات في مأزق التخلي السعودي الكامل عنه. وما كان يُحكى همساً في هذا المجال، كشفه محمد بن سلمان علناً في حديثه الصحافي قبل أيام. إذ تأكد أنّ «أوجيه» ذاهبة إلى القضاء السعودي... ما يعني أنّ أصحاب «أوجيه» مهدّدون بالقضاء عليهم سعودياً... المرجعية الشيعية في مأزق آخر. عنوانه التباين الذي صار ظاهراً للعيان بين ثنائيتها. فضلاً عن أولويات مختلفة، تبدأ في سورية، وتنتسع كل يوم... وصولاً إلى الفضاء وأقماره الاصطناعية... على المستوى المسيحي المأزق جلي كذلك. بين زعامة، يرفض الآخرون التسليم بها. وبين إسقاطات من الآخرين، ترفض الزعامة المسيحية قبولها... فيما بكركي تحاول التشاطر على الاثنين معاً، من دون نتيجة ولا جدوى... وحده وليد جنبلاط مدرك لمأزق الجميع، كما لمأزقه المطابق. ولذلك فهو يكتفي بفشات خلق تغريدية، مدركاً أن لا شيء ممكناً في المدى الراهن... وسط هذه الأجواء، الجميع في حاجة إلى مواد استهلاكية لتقطيع الوقت... ولتعبئة الفراغات... ولعبور صحراء الانتظار الثقيل... إحدى تلك المواد الإلهائية كانت محاكمة ميشال سماحة. سيتسلى بها المأزومون أياماً. فيما يدفع سماحة ثمنها 76 شهراً ونصف سجناً إضافياً... كيف؟

«الجديد»

المحكمة العسكرية.. أطالت عمرها هي مدّت كيانها بحكم معلّق أنزل عقوبةً مشدّدةً بميشال سماحة.. واستردّ منه حريةً كادت تكلّف العسكرية وجودها. ثلاثة عشر عاماً لسماحة.. ومدى الحياة لمحكمة عسكرية علّقها سياسيون وإعلامٌ على المشنقة.. وطالبوا برأسها خليلاً ولطوف.. وجرّد عمداؤها الأربعة من أهليتهم وصودرت سمعتهم قضاء غبّ الطلب.. فهيئة التمييز نفسها تصدر أحكاماً كالصيف والشتاء تحت سقف عسكرية واحدة.. وإذا كان ميشال سماحة قد نال شبه إجماع لبنانيّ على إدانته وتجريمه وسلوكه الإرهابيّ فإنّ العقوبة المشدّدة جاءت لتستعيد أسماءً إرهابيةً توازي ارتكاب سماحة وأكثر.. فازت بأحكام أقصاها لم يبلغ سبع سنوات.. وأدناها خرج بصفقة وربما مع اعتذار عن التوقيف. لن يمتلك أيّ طرف لبنانيّ حقّ الدفاع عن مجرم اسمه ميشال سماحة.. كانت الأرواح لديه لا تساوي «قشرة صبير».. لكنْ أيّ قضاء هذا العامل على محرّك سياسيّ؟ وكيف تحوّلت المحكمة العسكرية في رأي السياسيين من هيئة ملعونة مشتومة يُراد إبطالها ومحاكمتها.. إلى محكمة نزيهة عادلة تنشر السلام وتبسط سلطان الحق من نصدّق اليوم؟ السنوات الأربع.. كعقوبة البداية؟ أم الثلاث عشْرة سنةً اليوم؟ قرار العسكرية لاقى ترحيباً في صفوف المستقبل ومسيرات احتفاليةً في طرابلس.. ووقف زعيم تيار المستقبل سعد الحريري ووزير الداخلية نهاد المشنوق بكامل دموعها على ضريح الشهيد وسام الحسن ينبئانه بالخبر، ولفت كلام الحريري الذي أصابت سهامه وزير العدل أشرف ريفي من بيروت إلى الرياض.. إذ رأى أنّ هذا الحكم يشكّل الطريق الصحيح للعدالة بعيداً من المزايدات والتصرّفات السياسية الهوجاء. لكنّ المزايد.. توغل في المزايدة عبر إستعراض قواه السياسية في السّعودية بلقاء وليّ العهد الواقع على طرفي نقيض مع سعد الحريري منذ نعومة «الحقيقة ليكس».

«ال بي سي»

القضاء كان اليوم (أمس) بالمرصاد للاتجارين، الاتجار بالمتفجرات وصولاً الى محاولة تفجير الاستقرار، والاتجار بالبشر وصولاً الى العبودية.

القضاء العسكري ممثلا بالمحكمة العسكرية اصدر حكمه في قضية الوزير ميشال سماحة فقضى بسجنه 13 عاما وبتجريده من حقوقه المدنية.

والقضاء الطبي، ولو بالمعنى الرمزي ممثلاً بالمجلس التاديبي في نقابة الاطباء اصدر قراره في قضية طبيب الإجهاض رياض علم فقضى بمنعه من مزاولة المهنة مدى الحياة.

في قضية سماحة طرح السؤال، كيف انتقل حكمها من حكم مسهل الى حكم اليوم (أمس)؟ علماً ان متابعين ذكّروا بان المحكمة العسكرية بهيأتيها الدائمة والتمييزية لم يتخط سقف احكامها اربع سنوات ونصف السنة في المواد نفسها التي حوكم فيها كثيرون ومن بينهم شادي المولوي، ما يطرح السؤال وفق اي معايير اصدرت محكمة التمييز العسكرية اليوم عقوبة قصوى بلغت 13 عاماً؟

«ام تي في»

محكمة التمييز العسكرية قالت كلمتها في قضية المجرم ميشال سماحة، فارتاح وسام الحسن في عليائه، كما ارتاح اللبنانيون الى تحقق العدالة، فبصدور الحكم المبرم غير القابل ايّ نوع من انواع المراجعة، استعاد القضاء العسكري هيبته وصدقيته، واذا كانت الاحكام القضائية تصدر باسم الشعب اللبناني، فإنّ الحكم القضائي الصادر عبّر عن تطلعات اللبنانيين الذين لا يزالون يأملون بمحاكمة بقية المجرمين وخصوصاً المتورّطين من النظام السوري الذين شاركوا سماحة هذه الجريمة.

في السياسة، الأمور تراوح مكانها، والدولة تستكمل اهتراءها، والحكومة تواصل فشلها، وملف جهاز أمن الدولة الذي أنهى جلسة مجلس الوزراء أمس (أول أمس) يهدّد الحكومة بعدم الانعقاد الثلاثاء لتعذّر التوافق عليه.

وسط هذه الأجواء، برز تطور إيجابي تمثّل في زيارة السفير السعودي وزارة الخارجية حيث عقد اجتماعاً مطوّلاً مع الوزير جبران باسيل، فهل تكون هذه الزيارة مقدّمة لإعادة تصويب العلاقات السعودية اللبنانية وإخراجها من دائرة سوء الفهم والتشنّج؟